تعزيز نظام مالي مستقر وشمولي[1]

أصحاب المعالي، محدثينا الأفاضل، السيدات والسادة،

صباح الخير،

أغتنم بداية هذه الفرصة لأقدم الشكر لمعالي محافظ البنك المركزي التركي السيد مراد چتين كايا، على أن دعاني إلى أن أكون بين المتحدثين الرئيسيين في هذا المؤتمر وأن أتاح لي مشاركة أفكاري مع هذه النخبة المتميزة.

ولما كانت هذه الجلسة تتمحور حول موضوع "تأسيس نظام مالي مستقر وشمولي" فإنني أود التطرق إلى موضوعين لطالما حظيا باهتمام الجهات الرقابية والبنوك المركزية خلال العقد المنصرم، وهما الشمول والاستقرار المالي.

أهمية الشمول المالي، والوضع القائم في هذا الشأن

أبدأ بمناقشة الشمول المالي مشيرًا إلى ما بيّنته الأبحاث حول الدور الذي يقوم به في دعم النمو المستدام ومكافحة الفقر ضمن السياق الأوسع، سياق التنمية المالية. إذ يسهم الوصول إلى الخدمات المالية في خفض معدلات الفقر عن طريق منح الفقراء مجموعة من المنتجات والخدمات التي تمكنهم من الادخار والاستثمار.

وإذا ما تناولنا موضوع الشمول المالي من منظور البنوك المركزية فسنجده على قدر كبير من الأهمية، لما له من تبعات سواء على الاستقرار النقدي أم المالي، كما أن زيادة الشمول المالي تزيد من فاعلية معدلات

[1] الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧ في إسطنبول، تركيا

الفائدة كأداة للسياسة النقدية، ومن منظور الاستقرار المالي، يمكن أن يساعد النظام المالي الشمولي البنوك على تحقيق قاعدة ودائع أوسع ومحفظة ائتمانية أكثر تنوعًا مما يعزز متانة القطاع المالي.

وعلى الرغم من كل هذه الفوائد، ما تزال حالة الشمول المالي في عديد من الدول متواضعة بل غائبة في كثير من الأحيان. وطبقًا لبيانات البنك الدولي حول الشمول المالي فإن ما يقارب ملياري شخص أو ما يعادل ٣٨% من سكان العالم البالغين لا تتوفر لهم خدمات مالية رسمية، وأكثرهم من الفقراء واليافعين وسكان المناطق الريفية. إن من بين العوائق التي تحول دون الوصول إلى التمويل، تكلفة فتح حساب مصرفي والحفاظ عليه، وبعد المسافات والكم الكبير من الوثائق التي قد لا تكون متاحة، وهناك في الدول الإسلامية من يمتنع عن التعامل مع النظام المالي لأسباب دينية.

وثمة تفاوت كبير في الشمول المالي على مستوى معدلات الدخل وعلى مستوى الأقاليم. فعلى مستوى الدخل، تتدنى نسبة الشمول المالي في الدول المنخفضة الدخل إلى ٢٨% بينما ترتفع وصولًا إلى ٩١% في الدول المرتفعة الدخل، أما على مستوى الأقاليم، فيتمتع شرق آسيا وإقليم الباسيفيك بأعلى معدلات امتلاك حساب مصرفي. فيما يسجل الشرق الأوسط أدنى تلك المعدلات، مع بعض الاستثناءات إذ تتمتع الكويت –مثلًا– بمعدل مرتفع نسبيًا من الشمول المالي حسب المقاييس العالمية، حيث يمتلك ٧٣% تقريبا من سكان الكويت ممن تجاوز سن الخامسة عشر حسابًا مصرفيًا لدى مؤسسة مالية رسمية، مقارنة بنسبة متواضعة لا تجاوز ١٤% في منطقة الشرق الأوسط عموما.

مساهمة التقنيات الحديثة في زيادة فرص الاستفادة من التمويل

وأمام معدلات الشمول المالي المتدنية تسعفنا التقنيات الحديثة بعديد من الفرص لإيصال الخدمات المالية الرسمية إلى ملايين العملاء الذين لم يكن بمقدورهم الحصول على مثل هذه الخدمات، ومن المفارقة أن ٢٠% من أفقر سكان العالم يحصلون على هاتف متنقل بأسهل من حصولهم على مياه نظيفة وصرف صحي! وفي مثل هذه الحال توفر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتنقل فرصًا عظيمة لتعزيز الشمول المالي.

فبحسب الاتحاد العالمي لمشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة (GSMA) يتمتع ثلثا سكان الأرض باشتراك في خدمة الهاتف المتنقل، وهذه فرصة استثمرتها تنزانيا ببراعة، فرفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية من ١٧,٣% في ٢٠١١ إلى ٣٩,٨% في ٢٠١٤ معتمدة أساسًا على الخدمات المالية الإلكترونية، أما في كينيا فهنالك نظام M-Pesa لعمليات السداد والتسوية المنخفضة القيمة عبر الهاتف المتنقل، ويخدم حاليًا أكثر من ٢٠ مليون عميل، إضافة إلى هذا فإن نصف سكان كينيا من البالغين يستخدمون هذا النظام لتحويل المبالغ النقدية وتسديد الفواتير وشراء خدمات الهاتف النقال.

وعلينا أن نشير إلى أن الاستخدام المتنامي للهواتف المتنقلة وشبكة الإنترنت يتيح وفرة هائلة من البيانات، مما يقدم فرصًا لفهم أفضل لاحتياجات العملاء وبالتالي تقديم خدمات مصممة خصيصًا لتلبية هذه الاحتياجات. وتنشئ شركات التقنيات المالية (FinTechs) حاليًا سجلات ائتمانية للأفراد والمؤسسات اعتمادًا على اقتفاء الأثر الرقمي لمدفوعات الأفراد والمسار الرقمي لتحويلاتهم، مثل عمليات زيادة رصيد خدمات الهاتف المتنقل وسداد فواتير الخدمات (من ماء وكهرباء وغيرها) مما يمهد الطريق لمنح الائتمان لمثل هؤلاء المقترضين.

إضافة إلى ذلك، تمكننا التقنيات البيومترية (التي تتيح التعرف على البصمة والوجه...إلخ) من إيجاد خدمات مصرفية تعتمد على العميل وتسهل فتح الحسابات من مواقع نائية، ففي الهند وحدها – على سبيل المثال – ساعد امتلاك هوية رقمية في إضافة ٢٠٠ مليون حساب مصرفي جديد. كما تساعد هذه التقنيات على التحقق من هويات العملاء الجدد بطرق مبتكرة تخفف عبء جمع الوثائق عند فتح حسابات جديدة منخفضة القيمة.

ما الآثار من منظور الاستقرار المالي؟

رغم الفرص غير المسبوقة التي أتاحتها شركات التقنيات المالية لتحقيق الشمول المالي، علينا أن نعترف بالتحديات التي تمثلها الابتكارات المالية للاستقرار المالي الكلي، فاسمحوا لي إذن أن أتطرق بإيجاز إلى بعض هذه التحديات.

أولًا: فلنتأمل وضع شركات التقنيات المالية التي لديها أجزاء متفرقة من سلسلة القيمة المالية، إذ طالما اعتمدت البنوك على مثل هذه المؤسسات للمساعدة في خدمة العملاء على نحو أفضل، ولكن لما بدأت هذه الشركات تتعامل مباشرة مع العملاء مقدمة لهم خدماتها المالية غدت منافسًا للبنوك. ومن الأرجح أن وطأة هذا التنافس هي ما دفع ثلاثة بنوك أمريكية إلى السماح بالمدفوعات الفورية بعد أن كانت سوقًا يهيمن عليه أساسًا نظام Apple Pay نظام Venmo التابع لشركة PayPal. وعلى غرار ذلك، طالبت هيئة المنافسة والأسواق البريطانية البنوك البريطانية أن تقدم بداية من عام ٢٠١٨ بيانات عملائها إلى طرف ثالث ممن يمكنه تقديم المشورة بشأن ما يمكن توفيه بالاعتماد على مقرضين آخرين، ولسوف يزيد تطبيق هذه المتطلبات من تنافسية القطاع المصرفي بما لهذا من أثر على الاستقرار المالي.

ثانيًا: يرى بعض المراقبين أن الاستخدام المتنامي لقواعد سلسلة البيانات Block Chain قد يقلص الدور الذي تؤديه البنوك كوسيط مالي، كما تنطوي التقنية أيضا على إمكانية إلغاء دور جهات الإيداع المركزي، ونظرًا لطبيعتها اللامركزية يمكن للسجلات الموزعة أن تتسبب في تهميش البنوك ما لم تتبن البنوك مثل هذه المنصات عاجلا وعلى الوجه الذي يحقق لها المنفعة.

ثالثًا: نتيجة حضور التقنيات المالية، بات جزء من النشاط المصرفي يجنح صوب بنوك الظل التي تخضع لقدر منخفض من الرقابة إن لم تغب عنها الرقابة كليًا. وعلى غرار ذلك يمكن لتعاملات الإقراض المباشر بين الأفراد التي وفرتها التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى عمليات التمويل الجماعي عبر الإنترنت أن يفاقما من تقلبات الدورة الاقتصادية ونطاق تعاملات الظل المصرفية.

رابعًا: من الممكن أن نشهد ظهور شركات ومؤسسات مالية رقمية جديدة ذات أهمية نظامية، وفي عالم التقنية حيث الرابح يستأثر بكل شيء، تتمتع مؤسسات مثل غوغل وآبل بحضور هائل في مجاليهما، فإذا ما تعاظم دور هذه المؤسسات في توفير الخدمات المالية فقد يوجد ذلك مجموعة جديدة غير خاضعة للرقابة من المؤسسات الضخمة الأكبر من أن يُسمح بفشلها، والمعرضة بدورها لمخاطر من طبيعة أخرى.

خامسًا: لقد غدت مخاطر الأمن السيبراني جزءًا أساسيًا من منظومة المخاطر التشغيلية لدى البنوك. ويمكن وقوع أعمال الاحتيال بسرعة خاطفة وعن بعد وعلى نطاق هائل، والأمثلة على ذلك بيّنة. ففي حادثة وقعت قبل أسابيع معدودة اخترقت معلومات وبيانات شخصية حساسة لنحو ١٤٣ مليون مواطن أمريكي من شركة إكويفاكس Equifaxرائدة التقارير الائتمانية. وفي العام الماضي، أعلنت شركة ياهو عن تعرض ما يقرب من ١,٥ مليار حساب لعمليتي اختراق منفصلتين في ٢٠١٣-٢٠١٤، ورغم أن مثل هذه الحالات مازالت نادرة إلا أنها شديدة الوقع من منظوري التبعات المالية والسمعة.

ما الذي يمكن أن تقوم به الجهات الرقابية؟

وعلى خلفية ما أشرت إليه آنفًا، تواجه الجهات الرقابية تحديًا هائلًا لتحقيق توازن دقيق للغاية، في إحدى كفتيه مهمة الحفاظ على سلامة الأنظمة المالية واستقرارها وفي كفته الأخرى الاستفادة مما توفره التقنية الحديثة من الفعالية وسهولة الاستخدام وضمان فسحة للابتكار والإبداع التقني. والمعضلة هنا تتلخص في أن التقنيات التي تعدنا بسهولة أكبر في الوصول إلى التمويل هي ذاتها تشكل خطرًا على التوازن المالي، إلّا إن أديرت إدارة ملائمة.

وفي ذات الوقت، يتوجب علينا أيضا أن ندرك أن ضمان الأمن الكامل ليس أمرا ممكنًا في الواقع، ولا أدل على هذه الحقيقة من قول خبير أمن المعلومات جين سبافورد: "ما من نظام آمن بالكامل سوى نظام ليس في وضع التشغيل"، أما في الأنظمة العاملة على مدار الساعة فيبقى وقوع بعض الأخطاء والهفوات احتمالًا قائماً لا يسعنا إلّا تخفيفه ودرء آثاره.

ومن هذا المنطلق، فإن منهجنا في بنك الكويت المركزي للرقابة على الابتكار يتميز بالتمكين والملاءمة على حد سواء، حيث نسعى للتدرج في إصدار التعليمات وتطبيقها بما يتناسب مع المخاطر الواجب مواجهتها، وهذا سبب تطبيقنا أسلوب البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) المتمثل بإنشاء بيئة اختبار آمنة لتجربة المنتجات والخدمات المبتكرة، وسوف تساعدنا هذه المقاربة في الاستفادة

من إمكانات التقنيات الابتكارية دون المخاطرة بتعريض النظام المالي بأكمله للخطر خلال مراحل التطوير الأولى.

في الختام نؤكد أنه في بيئة أعمال مليئة بالتحديات، وعند الخوض في مجالات غير مألوفة، يتوجب علينا نحن الجهات الرقابية والتنظيمية أن نكون على أقصى درجات اليقظة أو كما قال تشيرتشل ذات مرة: "متيقظين حتى أطراف أناملنا".

٢٢ /٩/ ٢٠١٧